

إطلاق البطاقة التمويلية من تأجيل إلى تأجيل.. والموعد النهائي اليوم؟ ... والتمويل يكفي أشهراً

سلوى بعلبي

في وقت تعيش 750 ألف أسرة **#لبنانية** على "بطاقة تمويلية" تساعدها في تخطي **#الأزمة الاقتصادية** وتخفف بعضاً من أُنقال **#الغلاء** والفواتير الباهظة، ومع قرب رفع الدعم الكامل عن المحروقات الذي يشعل بناره أسعار بقية السلع بفعل غلاء وسائل النقل والتصنيع، وفيما كان يتخبط المعنيون في الدولة وفي دوائر الاختصاص، بالعراقيل التي يواجهونها، والإرباك الذي يعيشونه مع الإدارات والمؤسسات المسؤولة عن إخراج **#البطاقة التمويلية** إلى الحياة، تصاعد الدخان الأبيض أمس من وزارة الشؤون الاجتماعية التي أعلنت عن مفاجأة إطلاق البطاقة في مؤتمر صحافي اليوم.

فقد حجب ضباب الضياع وتشتت المسؤوليات طوال الفترة الماضية، حقيقة العراقيل وأسباب التأخير الملتبس الذي منع إطلاق البطاقة ووضعها قيد التنفيع حتى اليوم. فمن أسئلة: من سيمول؟ وكم؟ إلى "كم سيحصل كل فرد؟" وصولاً إلى "من يستحق؟" وإلى متى؟ ومن سيراقب؟ وكيف؟ وغيرها من الأسئلة التي تتوزع على أسنة الكثير من المعنيين، في وقت كان من المنتظر والطبيعي بحكم موقعهم ووظيفتهم أن تكون الأجوبة الشفافة والحقيقة العلمية على أسئلتهم لا الأسئلة.

بات واضحاً للمتابعين أن شروط إطلاق البطاقة التمويلية كانت مرهونة بخطوات عدة كانت ستؤدي إلى اللا إطلاق حتماً. فالمسؤولون يشترطون إطلاقها قبل رفع الدعم، الذي ينتظر تشكيل الحكومة العتيدة، ومشكّلو الحكومة وعرابو ولادتها، يرفضون المضي في التشكيل قبل رفع الدعم لنفاذي النعمة التي ستنتج عنه، وللهرب من تحمل تبعات قرار غير شعبي ومؤذٍ إنتخابياً، والمؤسسات الدولية المانحة والدول التي ستشارك ربما في التمويل، تشترط حكومة مركزية مسؤولة تجاهها، لا حكومة أو وزير تصريف أعمال، فيما تشكيل الحكومة المنتظرة على نار الغلاء والفقر والعوز والبطالة والعنمة والطوابير والموت على أبواب المستشفيات والجوع المعلن والمستتر في بيوت اللبنانيين، ينتظر مسؤولين مدججين ببعض ضمير وقليل إحساس بالمسؤولية وبعض التواضع والتعالي عن الصغائر والمصالح الصغرى والكبرى، والتخلي باليسير من الأخلاق الإنسانية والوطنية، رافة بشعب خطيئته العظمى أنه ولى عليه من أوصلوه إلى إما ذلّ الشحادة المباشرة اليوم، وإما انتظار الشحادة الـ"كلاس" مستقبلاً ببطاقة تائهة كالدولة ومسؤوليها. فما هي المعوقات التي أخرت اعلان البطاقة حتى اليوم؟

ثمة أمور عدة وضعتها مصادر في وزارة الشؤون في إطار "العرقلة"، بعضها مقصود والبعض الآخر نتيجة الضياع والارباكات، أبرزها تقني يتعلق بإطلاق المنصة **impact**، وكذلك مسألة المبلغ الذي سيصرف للبطاقة هل هو بالدولار أم بالليرة اللبنانية وعلى أي أساس سعر صرف، وهذا الأمر حُسم لمصلحة الليرة اللبنانية على أساس سعر صرف السوق. أما العامل الأهم الذي لا يزال ضبابياً فهو عامل التمويل، فمصرف لبنان سحب يده من الموضوع، فيما وزارة المال تقول ان هذه المشكلة يمكن معالجتها من دون ان تعطي أي تفاصيل. ولكن هذا التعاطي برأي المصادر "ليس تعاطي مسؤولي دولة". فوزارة الشؤون انتهت من كل التفاصيل المطلوبة منها، وكانت تنتظر الإدارات الأخرى بغية إطلاق البطاقة التي هي حاجة ماسة للمواطنين منذ شهرين وليس الآن. وقالت: "يجب ان تُهز العصا بموضوع البطاقة، إذ من غير المنصف أن توضع وزارة الشؤون في لائحة المعرقلين كما البقية".

وتؤكد المصادر أنه "كان في إمكان وزارة الشؤون الخروج إلى العلن وفضح كل العراقيل والمسببين لها، ولكن هذا ليس المطلوب حالياً، كل ما يهمنا هو إطلاق البطاقة لإفادة المواطنين منها قبل رفع الدعم". وتبدو مصادر وزارة الشؤون متشائمة حيال إمكان افادة المواطنين من البطاقة بعد رفع الدعم مباشرة، "الافادة لن تحصل قبل أشهر، فيما رفع الدعم يمكن أن يكون في اليومين المقبلين، علماً ان التمويل المخصص للبطاقة لن يكفي أكثر من 10 أشهر او سنة على الاكثر".

وإذ تنقل هذه المصادر عن وزارة المال قولها ان "التمويل محسوم من القروض واهمها قرض النقل العام، وقروض من البنك الدولي، إضافة إلى أموال مرصودة محلياً للبطاقة، بيد ان تفاصيل هذه المبالغ غير متوافرة لدى وزارة الشؤون، فصاحب القرار بالتمويل لم يقل لنا انه أنجز المتوجب عليه واعطانا أمر المباشرة بالدفع". وحولت المصادر سؤال "النهار" في هذا الإطار إلى وزير المال، ولكنها في المقابل شككت في إمكانية حصولنا على جواب شاف، علماً أن مصادر وزارة الاقتصاد أكدت لـ"النهار" أن التمويل حسم من أموال قروض البنك الدولي عبر مصرف لبنان بالليرة اللبنانية بناء على سعر صرف السوق، مع الإشارة إلى أن "قانون البطاقة التمويلية خصص 566 مليون دولار من هبات وقروض".

المشكلة برأي المصادر، في كل ما يحوم حول البطاقة التمويلية، هي أن لبنان محكوم بالسياسة، "ثمة أفرقاء مصلحتهم تقضي بعرقلة البطاقة في انتظار الاعلان عن الحكومة الجديدة، وآخرون ليس من مصلحتهم اطلاقها أصلاً"، لافتة إلى أنه "من المعيب ما يحصل حالياً، فمنذ 6 أشهر وهم يجاهرون أنه لن يتم رفع الدعم قبل إطلاق البطاقة

شروط الحصول على البطاقة

ومع تدليل كل المعوقات، حُدد موعد المؤتمر الصحافي، وهو كان أرجىء مرارا على أن يعقد وزير الشؤون الإجتماعية والسياحة رمزي المشرفية ووزير الإقتصاد والتجارة راوول نعمة ورئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية، مؤتمراً صحافيا الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم لإطلاق البطاقة التمويلية وشرح الآلية المتبعة للتقديم والحصول عليها.

وفي الانتظار، أكدت مصادر متابعة أخرى أن الاعلان عن البطاقة تأخر بسبب الاجواء الايجابية التي كانت تبيث بين الفترة والاخرى عن موعد تأليف الحكومة، فيما تشرح مصادر وزارة الشؤون لـ"النهار" الشروط التي يجب أن تتوافر بالمستفيدين من البطاقة وكيفية التسجيل على المنصة. وتوضح أن "تحو 700 ألف عائلة لبنانية سيكون لها الحق بالحصول على البطاقة التمويلية، وستفيد من مبلغ يراوح ما بين 93 دولارا و126 دولارا شهريا. وهؤلاء لا يقعون تحت خانة الفقر المدقع للذين سيفيدون من برنامج موسع لشبكة الأمان الاجتماعي المدعوم من البنك الدولي على نحو مستدام بمبلغ يمكن ان يكون موازيا لمبلغ البطاقة اي نحو 126 دولارا سنقبض "فريش"، فيما حسمت "هوية" عملة البطاقة التمويلية بالليرة اللبنانية وفق سعر صرف السوق اي السوق الموازية (السوق السوداء)".

من الشروط التي يجب أن يلتزمها المستفيدون من البطاقة: رفع السرية المصرفية عن حساباتهم إذا توافرت، على ألا يتجاوز حسابهم المصرفي الـ 10 آلاف دولار أو ما يعادله بالليرة اللبنانية وفق سعر السوق. أما المستثنون من البرنامج فهم أفراد العائلات اللبنانية المقيمون في لبنان لفترة تقل عن 60 يوما في العام (باستثناء من هم دون الـ 26 عاما)، ومن يفوق دخلهم السنوي الـ 10 آلاف دولار أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية بحسب سوق الصرف الموازية، أو أولئك الذين تفوق حساباتهم المصرفية 10 آلاف دولار". كما تستثنى من البرنامج الاسرة التي يفوق ايجار منزلها الـ 3500 دولار سنويا، او التي تملك سيارتين مسجلتين بعد الـ 2018 ويعود تاريخ صنعها الى الـ 2017 وما فوق، والاسرة التي لديها مساعدتان في المنزل. اما في حال كانت لديها مساعدة واحدة، فيشترط أن تكون مهمتها المساعدة في الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة او المسنين.

كيف تعمل البطاقة؟ وما هي الطريقة التي يجب أن تتبع للتسجيل في المنصة؟

يفترض أن تكون مهلة تقديم الطلب على المنصة من الخميس 9 الجاري حتى ليل 15 تشرين الأول، مع امكان تحديث المعلومات حتى 31 كانون الاول. وبعد التسجيل تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتقييم الطلبات ومن ثم يتم تحديد المستفيدين من البرنامج. وسيتم فرز وضع العائلات الكترونيا ما بين الاشد فقرا وعوزا التي ستفيد من شبكة الامان الاجتماعي، والعائلات المحتاجة التي ستفيد من بطاقة التمويل.

وتشرح المصادر أن البطاقة لن تكون على شكل "بطاقة ائتمانية"، بل الكترونية عبر رسائل نصية تصل الى الشخص المعني على هاتفه الخليوي مع "كود الحوالة" تخوله قبض المبلغ من شركات تحويل الاموال.

أما كيفية التسجيل للحصول على البطاقة فستكون عبر المنصة التي أنجزها التفتيش المركزي، وتقضي بالدخول الى الموقع الالكتروني www.daem.impact.gov.lb : والضغط على برنامج البطاقة النقدية للحماية الاجتماعية، ومن ثم الضغط على انشاء حساب جديد وادخال المعلومات والمستندات الخاصة بالشخص المعني وعائلته، والمعلومات عن الحسابات المصرفية وغيرها من المعلومات الشخصية.